بـــــــــسم الله الرحـــــــــــمن الرحيـــــــم

الملتقى الوطني بعنوان: **النقد في التفســـير عند علـــــماء الغـــرب الإســـــلامي**

الجهة المنظمة:**قـسم الكـــــــتاب والســـــــــنة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة**

محور المداخلة: المحور الثالث: أسس وقواعد ومصطلحات ومناهج النقد في التفسير عند مفسري الغرب الإسلامي.

عنوان المداخلة: **نقـد مرويات أســـباب النـــزول عند الإمـــام أحمـــد بن نصـــر الداودي**

المعلومات الشخصية

الاسم واللقب: **عادل رفيق عزوق**

تحت إشراف: **د. عبد الغني عيساوي**

الأستاذ بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الدرجة العلمية: **طالب دكتوراه تخصص**

التفسير وعلوم القرآن

الجامعة: **جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**

البريد الالكتروني:abouishakadel@gmail.com

رقم الهاتف: **0664434585**

عنوان المداخلة: "نقـد مرويات أســـباب النـــزول عند الإمـــام أحمـــد بن نصـــر الداودي"

ملخص المداخلة:

يعتبر الإمام الداودي من المشاركين في التفسير، وله تأصيلات في هذا الباب، وقد نقل عنه نقد لأسباب النزول، فتجده ينسب القائل بسبب معين إلى الوهم، وأحيانا يتكلم عن السبب من الجهة الإسنادية، فيُضعف الرواية، وتارة يجمع بين الروايات ويوجه ذلك بتعدد الأسباب واتحاد النازل، وقد ينتقد الرواية في جزئية منها دون المساس بأصل الرواية.

الكلمات المفتاحية: نقد، مرويات، أسباب النزول، الداودي.

Title of the intervention:

Criticism of the narrations of the reasons for the revelation of the Qur'an according to Imam Ahmad bin Nasr Al-Daoudi"

Summary:

Imam Al-Dawudi is considered one of the participants in interpretation of the Qur'an, and he has roots in this section. Criticism of the reasons for the revelation has been quoted from him. You will find him attributing the one who said a specific reason to illusion, and sometimes he talks about the reason from the attributional aspect, thus weakening the narration, and sometimes he combines the narrations and directs this by the multiplicity of causes and the union of the revelation. He may criticize the novel in part without prejudice to the origin of the novel.

Key words: Criticism, narrations، the reasons for the revelation of the Qur'an، Al-Dawoodi.

يعتبر الاعتناء بأسباب نزول القرآن الكريم رافدا من روافد تفسير القرآن والترجيح بين الأقوال فيه، فيقول ابن تيمية (ت 728) في هذا السياق: " وَمَعْرِفَةُ سَبَبِ النُّزُولِ يُعِينُ عَلَى فَهْمِ الْآيَةِ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِالسَّبَبِ يُورِثُ الْعِلْمَ بِالْمُسَبّبِ"[1]، وإن المطالع لما روي في أسباب النزول في كتب التفسير عموما وكتب الأسباب خصوصا؛ يجد مادة علمية غزيرة ومرويات كثيرة، بل قد تروى عدة أسباب للآية الواحدة!، وهذا ما ألجأ العلماء والباحثين إلى ضرورة البحث فيها وتنقيحها ونقدها، من أجل الوصول إلى السبب الصحيح الصريح لنزول الآية أو الآيات أو السورة، وممن نقد المرويات في أسباب النزول مبكرا: الإمام أحمد بن نصر الداودي (ت 402)، وذلك من خلال تفسيره وشرحه على صحيح البخاري.

فما هي المرويات التي نقدها؟،وما مدى القيمة العلمية لهذا النقد؟ وكيف كان منهجه في ذلك؟.

من أجل معالجة هذه الإشكالية؛ اعتمدت الخطة التالية:

مقدمة:

المطلب الأول: ترجمة الداودي والتعريف بجهوده في التفسير.

الفرع الأول: ترجمة الدوادي.

الفرع الثاني: التعريف بجهوده في التفسير.

المطلب الثاني: نقد الداودي لمرويات أسباب النزول.

الفرع الأول: مرويات أسباب النزول التي نقدها الدوادي.

الفرع الثاني: السمات المنهجية لنقد الداودي لمرويات سبب النزول.

[1] مجموع الفتاوى، ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم الحراني، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م، 339/13.

الخاتمة.

التوصيات.

قائمة المصادر والمراجع.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة فيما يلي:

1- الاطلاع على جهد مغمور من جهود علماء الجزائر في تفسير القرآن الكريم.
2- إبراز جهد مبكر في النقد العلمي لأسباب النزول.
3- الكشف عن مناهج العلماء في تعاملهم مع مرويات أسباب النزول.

أهداف الدراسة

إنني أهدف من خلال دراستي إلى ما يلي:

1- التنويه بالمنهج العلمي المنضبط -الذي كان ينتهجه علماء الإسلام- في نقد مرويات أسباب النزول.
2- غلق الباب في وجه النقد اللامنهجي الهدام لمرويات التفسير عموما، ومرويات أسباب النزول على وجه الخصوص.
3- إبراز الروح النقدية لدى علماء الجزائر.
4- إظهار البصمة الإبداعية لعلم من أعلام الجزائر.

المنهج المتبع في الدراسة :

لقد انتهجت في دراستي هذه المنهج الاستقرائي وذلك لتتبع نقد الداودي لمرويات أسباب النزول، مستعملا مقاربة التحليل والنقد.

الدراسات السابقة

بعد البحث في فهارس المكتبات وعلى شبكة الإنترنت؛ اطلعت على دراسات حول الداودي، وهي:

1- موسوعة الإمام العلامة أحمد بن نصر الداودي المسيلي التلمساني المالكي في اللغة والحديث والتفسير والفقه، تأليف: أد. عبد العزيز دخان، وتعد هذه الموسوعة جهدا جبارا، حيث تتبع فيها صاحبها كلام الداودي في الكتب التي نقلت عنه، مع شيء من التعليق والتحليل، وقد اعتمدت -في بحثي هذا- على هذه الموسوعة في جمع مرويات أسباب النزول التي نقدها الداودي.

2- أقوال ومرويات الداودي التلمساني في التفسير، وهي أطروحة دكتوراه من إعداد الدكتور: خالد بن زيان، وفيها جمع حسن واستقراء، إلا أن المناقشة غير معمقة.

3- شرح الإمام الدودي وانتقاداته الحديثية على صحيح البخاري، وهي مذكرة لنيل الماجستير من إعداد الطالب: عزيوز حمديش، ولكنه لم يستوعب كل المسائل، كما أنه لم يتوسع في تحليل.

4- سمات منهجية في شرح الداودي على صحيح البخاري، من إعداد: أ. خريف زتون، وهي دراسة وصفية مختصرة للشرح المذكور.

5- مسالك الإمام الداودي المسيلي في شرح غريب الحديث من خلال نصوصه في "فتح الباري"، وهي مذكرة ماستر من إعداد الطالبة: خولة الذيب، وهي دراسة لمنهجية الداودي في شرح الغريب، ولم تتطرق لنقد مرويات أسباب النزول.

6- تعقبات أحمد بن نصر الداودي على تراجم "صحيح البخاري" من خلال نصوصه في "فتح الباري"، وهي دراسة موجهة إلى انتقادات الداودي للتراجم.

المطلب الأول: ترجمة الداودي والتعريف بجهوده في التفسير.

يعد الداودي من أعلام الجزائر الأوائل؛ إذ هو من أعيان القرن الرابع الهجري، وإن المتابع لتصانيفه يرصد مشاركته في مختلف الفنون، في ذلك الزمن المبكر الذي كان يَعجُّ بالفطاحل والدّهاقنة من العلماء؛ طلعت شمس هذا الإمام، وأثبت لنفسه وجودا في الأوساط العلمية في العالم الإسلامي بأسره، إذ نلاحظ العلماء ينقلون عنه بإسهاب، وقد كانت له خاصية جاذبية في كتاباته؛ وهي الروح النقدية، فأسال كثيرا من الحبر لمناقشته، وها هي صفحات "فتح الباري" و"عمدة القاري" وغيرهما؛ تنبيك بالخبر اليقين[1]، ولكن؛ مما يؤسف له أن هذا العَلَم لم يُعطَ حظا يليق به من الدراسة في العالم الإسلامي، ويكاد القلب يموت كمدا حين تعلم أن عدد الدراسات حوله في بلده الجزائر تكاد لا تُجاوز أصابع اليدين!، ولأجل التعريف بهذا العلم المغمور وجهوده في التفسير -إذ هي محل الدراسة-؛ عقدت هذا المطلب الأول.

الفرع الأول: ترجمة الدوادي.

هو أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ الدَّاوُدِيُّ الْأَسَدِي، المسيلي التلمساني الجَزائِري المالكي، من أئمة الحديث الشريف وحفاظه، وأحد فقهاء المالكية المشهورين، ويكنى بأبي جعفر، يعد من أوائل من شرح صحيح البخاري وموطأ الإمام مالك.

ولد بالمسيلة وقيل ببسكرة، وهما مدينتان تقعان في الشرق الجزائري، وكان بطرابلس الغرب ونزل بعد ذلك بتلمسان، وكان عصاميا تعلّم بمفرده، وقد ذُكر من شيوخه: إبراهيم بن خلف الأندلسي، وإبراهيم بن عبد الله القلانسي، وأبو بكر محمد بن سليمان النعالي.

[1] نقل عنه ابن حجر في "فتح الباري شرح صحيح البخاري" في: (547) موضعا، والعيني في "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" في أكثر من: (640) موضعا، انظر: موسوعة الإمام العلامة أحمد بن نصر الداودي المسيلي التلمساني المالكي في اللغة والحديث والتفسير والفقه، دخان عبد العزيز، دار المعرفة الدولية، 2013، 117، 121.

قال عنه مؤرّخ الإسلام الإمام الذهبي: "أحمد بن نصر أبو جعفر الأزدي الداودي المالكي الفقيه، كان بأطرابلس المغرب، فأملى بها كتابه في شرح الموطأ، ثم نزل تلمسان. وكان ذا حظ من الفصاحة والجدل"[1].

أما القاضي عياض فقد قال عنه: "من أئمة المالكية بالمغرب، والمتّسعين في العلم، المجيدين للتأليف ... وكان فقيهاً فاضلاً متفنناً مؤلفاً مجيداً، له حفظ من اللسان والحديث والنظر "[2].

ممن تتلمذ على يديه :

- أبو عبد الملك مروان بن علي البوني، نسبة إلى بونة (عنابة).
- ابن الفرضي الأندلسي.
- الحافظ ابن عبد البر الأندلسي بالإجازة.
- أبو بكر أحمد بن عبد الله بن أبي زيد القيرواني، ابن صاحب "الرسالة".
- أبو الوليد هشام بن عبد الرحمن بن عبد الله، المعروف بابن الصابوني.
- كامل بن أحمد الغفاري القادسي من أهل قادس بالأندلس.

من تواليفه:

- النصيحة في شرح صحيح البخاري.
- النامي في شرح الموطأ.
- الواعي في الفقه.
- الأموال.
- الإيضاح في الرد على البكرية.

[1] تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، الذهبي محمد بن أحمد، ت: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003 م، 41/9.

[2] ترتيب المدارك وتقريب المسالك،القاضي عياض بن موسى اليحصبي، ت: ابن تاويت الطنجي وآخرون، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، ط1، 1983، 7/ 102-103.

- كتاب الأصول.
- كتاب البيان.
- وقد نسب إلى الداودي تفسير للقرآن الكريم، وهو من الأوهام.[1]

توفي بمدينة تلمسان، حيث ألف معظم كتبه، ويُرجح أنه توفي سنة 402هـ .[2]

الفرع الثاني: التعريف بجهوده في التفسير.

لقد سبق أنه لم يثبت أن الداودي ألف تفسيرا، ولكن نُقل عنه كلام كثير ونفيس في تفسير القرآن الكريم، حوى تأصيلات وقواعد حَرِيّة بالجمع والتحليل، وقد اشتغل الكثير من العلماء بنقل كلامه عموما، وممن اعتنى بنقل كلامه في التفسير؛ الإمام عبد الرحمن الثعالبي في تفسيره "الجواهر الحسان في تفسير القرآن"؛ حيث يقول مُوَضِّحا: "ومهما ذكرتُ الداوديّ في هذا المختصر ، فإنما أريد أحمد بن نَصْرٍ الفقيهَ المالِكِيَّ، ومن تفسيره أنا أنقل"[3].

ولقد اعتنى بجمع كلامه –حسب اطلاعي– باحثان:

1– أد. عبد العزيز دخان، في كتابه: " موسوعة الإمام العلامة أحمد بن نصر الداودي المسيلي التلمساني المالكي في اللغة والحديث والتفسير والفقه"

2– د. خالد بن زيان، في أطروحته للدكتوراه بعنوان: " أقوال ومرويات الداودي التلمساني في التفسير".

وقد كان الجمع عندهما بتتبع كلامه عمن نقل عنه، مع تحليل ومناقشة في بعض الأحيان، غير أن كلام الداودي يحتاج إلى مزيد من التعمق في التحليل؛ من أجل الكشف عن منهجه في التفسير، وقد سلطت

---

[1] استفتدت إثبات هذا الوهم من مقال: مغالطات النسبة وأوهام العناوين في الفنون والعلوم –تفسير الإمام الداودي المسيلي أنموذجا–، د. عيساوي عبد الغاني، مجلة المعيار، مج 26، العدد 7، سنة 2022، 15-25.

[2] استفدت هذه الترجمة من كتاب : موسوعة الإمام العلامة أحمد بن نصر الداودي المسيلي التلمساني المالكي في اللغة والحديث والتفسير والفقه، دخان عبد العزيز، دار المعرفة الدولية، 2013، 13-91.

[3] الجواهر الحسان في تفسير القرآن، الثعالبي عبد الرحمن بن محمد، ت: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط1، 1418 هـ، 1/ 430.

الضوء-في هذه الورقة البحثية- على نقده لمرويات أسباب النزول، إذ يعتبر الداودي -بذلك- ممن حاز قصب السبق في تمحيصها والتقعيد للتعامل مع مروياتها.

المطلب الثاني: نقد الداودي لمرويات أسباب النزول.

إن مرويات أسباب النزول كثيرة جدا، ولها أثر مباشر في فهم القرآن الكريم وحسمٍ كثير من الخلاف في تفسيره، مما دعا كثيرا من العلماء إلى إفرادها بالتصنيف، كما اشتغل كثير من المحققين بنقدها، على غرار ابن تيمية وابن كثير وابن حجر وغيرهم، بَيْدَ أن الداودي كان سابقا لهم في ذلك، وعلى قلة ما نُقل عنه من كلام في ذلك، إلا أنه يستفاد منه قبسات منهجية في التعامل مع مرويات أسباب النزول، خاصة عند تعددها وتواردها على الموضع الواحد من القرآن الكريم، آيةً كان أو آياتٍ أو سورة، وإن عدم الانضباط -في هذا الباب- بالقواعد المنهجية؛ سيؤدي إلى الخلط والخطإ في فهم القرآن والترجيح بين الأقوال المختلفة في تفسيره.

الفرع الأول: مرويات أسباب النزول التي نقدها الدوادي.

لقد عُرف الداودي بنَفَسِه النقديّ؛ فتراه يتعقب وينتقد ويستدرك، مما دعا العلماء إلى مناقشته، فتارة يوافقونه وتارة يردون عليه، وممن اشتغل بنقل أقواله وتحليلها ومناقشتها؛ الحافظ ابن حجر في كتابه "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، والعيني في كتابه "عمدة القاري شرح صحيح البخاري"، والثعالبي في كتابه" الجواهر الحسان في تفسير القرآن"، وقد رصدت في هذا الفرع مرويات أسباب النزول التي نقدها الداودي، وعالجتها بالتحليل والمناقشة، مستضيئا بما حَبَّره الأئمة في هذا الباب.

-المسألة الأولى:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: {أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ} [النساء: 59]، قَالَ: «نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَدِيٍّ إِذْ بَعَثَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَرِيَّةٍ»[1]

- النقد:

قال الداودي: " هَذَا وَهَمٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ؛ فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ خَرَجَ عَلَى جَيْشٍ فَغَضِبَ فَأَوْقَدُوا نَارًا، وَقَالَ: اقْتَحِمُوهَا فَامْتَنَعَ بَعْضٌ، وَهَمَّ بَعْضٌ أَنْ يَفْعَلَ. قَالَ: فَإِنْ كَانَتِ الْآيَةُ نَزَلَتْ قَبْلُ فَكَيْفَ يُخَصُّ عَبْدُ اللَّهِ

[1] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 6/ 46، 4584.

بْنُ حُذَافَةَ بِالطَّاعَةِ دُونَ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَتْ نَزَلَتْ بَعْدُ فَإِنَّمَا قِيلَ لَهُمْ: إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ، وَمَا قِيلَ لَهُمْ: لِمَ لَمْ تُطِيعُوا؟"[1]

-التحليل:

أنكر الداودي كَوْنَ سرية عبد الله بن حذافة السهمي هي سبب نزول الآية، وبنى على ذلك توهيم من نسب القول بذلك إلى ابن عباس، واستدل على ذلك بأمرين:

1. لو كانت الآية نزلت قبل الحادثة، فما وجه اختصاص عبد الله بن حذافة بها، إذ الطاعة واجبة لكل الأمراء.
2. ولو نزلت بعد الحادثة آمرة لهم بطاعة الأمير، فهذا متعارض مع توجيه النبي صلى الله عليه سلم حين قال: "إنما الطاعة في المعروف".

ولقد أجاب الحافظ ابن حجر[2] عن هذا الإيراد، بأن المقصود من الآية هو قوله تعالى: "فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول"[النساء: 59]، الذي يتضمن الأمر برد الأمر إلى الله والرسول عند التنازع، والذي أوقع الداودي فيما وقع فيه، هو اختصار الإمام البخاري للآية في الترجمة، فلم يذكر محل الشاهد منها، فأوهم بذلك أن المقصود من النازل هو قوله تعالى: "يا أيها الذين ءامنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم"[النساء: 59].

ويمكن أن يُجاب عن الإيراد الأول للداودي، بأن الآية نزلت مؤكدة لطاعة الأمراء، لأن الأمر كان متقررا عند الصحابة منذ بيعة العقبة، التي بايع فيها الصحابة على السمع والطاعة، فلا إشكال أن ينزل القرآن بحكم سبق تشريعه، لحاجة تدعو لذلك من باب تثبيت الحكم وتوكيده.

كما يمكن أن يجاب عن الإيراد الثاني بأن الأمر بطاعة الأمراء في الآية مقيد بعدم مخالفة أمر الله ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، ويدل على ذلك: عدم تكرار العامل "وأطيعوا" مع أولي الأمر، فدل ذلك على أن

---

[1] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 254/8.

[2] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 254/8.

طاعتهم تابعة ومقيدة بطاعة الله ورسوله، وهذا ما يتطابق مع قوله –صلى الله عليه وسلم– لهم: "إنما الطاعة في المعروف".

بَيْدَ أنني أختار أن هذه السرية ليست سببا لنزول الآية، وذلك لأمور:

1. أن مرويات هذه السرية لم يأت فيها ذكر لنزول الآية، ومنها ما رواه البخاري في صحيحه[1] عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً فَاسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ، فَغَضِبَ، فَقَالَ: أَلَيْسَ أَمَرَكُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُطِيعُونِي؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَاجْمَعُوا لِي حَطَبًا، فَجَمَعُوا، فَقَالَ: أَوْقِدُوا نَارًا، فَأَوْقَدُوهَا، فَقَالَ: ادْخُلُوهَا، فَهَمُّوا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يُمْسِكُ بَعْضًا، وَيَقُولُونَ: فَرَرْنَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ النَّارِ، فَمَا زَالُوا حَتَّى خَمَدَتِ النَّارُ، فَسَكَنَ غَضَبُهُ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ»
2. أن عبارة ابن عباس لا تدل صراحة على أنها سبب للنزول، فصيغة "نزلت في كذا" محتملة لكونها سببا للنزول ولكونها تفسيرا بالمثال، أي أن حكم الحادثة يدخل في الآية، وإن لم يكن سببا للنزول في الواقع، وهذا المسلك معروف في تفاسير السلف، وقد أشار إلى هذا التحقيق شيخ الإسلام ابن تيمية قائلا: "وَقَوْلُهُمْ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي كَذَا؛ يُرَادُ بِهِ تَارَةً أَنَّهُ سَبَبُ النُّزُولِ، **وَيُرَادُ بِهِ تَارَةً أَنَّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي الْآيَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ السَّبَبُ** ،كَمَا تَقُولُ عَنَى بِهَذِهِ الْآيَةِ كَذَا"[2]، وبهذا التقرير تندفع كثير من الإشكالات في هذا الباب.
3. أنه قد روي سبب صريح لنزول الآية، وهو ما رواه الطبري في تفسيره[3] عن السُدّيّ قال: "بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سريَّة عليها خالد بن الوليد، وفيها عمار بن ياسر... فغضب عمار فقام، فتبعه خالد حتى أخذ بثوبه فاعتذر إليه، فرضي عنه، **فأنزل الله تعالى** قوله:"أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي

[1] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 161/5، 4340.

[2] مجموع الفتاوى، ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م، 339/13.

[3] جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري محمد بن جرير، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ/2000 م، 499/8.

الأمر منكم"، ويظهر جليا من قوله: " فأنزل الله تعالى..." أن الآية نزلت إثر الحادثة، فتُعد الرواية بذلك سببا صريحا للنزول، وهي أصرح مما روي عن ابن عباس.

وفي الأخير؛ أشير إلى أنه لا يمكن القطع بأن رواية ابن عباس ليست سببا للنزول، لأن نزول الآية قد يتكرر، كما أن النزول قد يكون بعد الحادثتين، لا سيما إذا كانتا متقاربتين، والله أعلم متى أنزل آياته.

-المسألة الثانية:

- عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَمْكُثُ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا، فَتَوَاصَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ: أَنَّ أَيَّتَنَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلْتَقُلْ: إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرَ، أَكَلْتَ مَغَافِيرَ، فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا، فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لاَ، بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَلَنْ أَعُودَ لَهُ» فَنَزَلَتْ: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ} [التحريم: 1]- إِلَى - {إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ} [التحريم: 4] لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ: {وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ} [التحريم: 3] لِقَوْلِهِ: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا»[1]

- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ العَسَلَ وَالحَلْوَاءَ، وَكَانَ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ العَصْرِ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ، فَيَدْنُو مِنْ إِحْدَاهُنَّ، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ، فَاحْتَبَسَ أَكْثَرَ مَا كَانَ يَحْتَبِسُ، فَغِرْتُ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ لِي: أَهْدَتْ لَهَا امْرَأَةٌ مِنْ قَوْمِهَا عُكَّةً مِنْ عَسَلٍ، فَسَقَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ شَرْبَةً..." الحديث[2].

-النقد:

قال الحافظ بن حجر: "وَهَذَا أَوْلَى مِنْ جَزْمِ **الدَّاوُدِيِّ** بِأَنَّ تَسْمِيَةَ الَّتِي شَرِبَتِ الْعَسَلَ حَفْصَةُ غَلَطٌ وَإِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ أَوْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ وَمِمَّنْ جَنَحَ إِلَى التَّرْجِيحِ عِيَاض وَمِنْهُ تَلَقَّفَ الْقُرْطُبِيُّ وَكَذَا نَقَلَهُ النَّوَوِيُّ عَنْ عِيَاضٍ وَأَقَرَّهُ"[3]

-التحليل:

[1] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 44/7، 5267.

[2] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 44/7، 5268.

[3] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 376/9-377.

لقد حكم الداودي بغلط الرواية التي فيها أن حفصة هي التي شَرب النبي –صلى الله عليه وسلم– عندها العسل، وهي من رواية هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، ورجح أن التي شرب عندها العسل هي: إما صفية بنت حيي –ولم أجد هذه الرواية–، أو زينب بنت جحش –من رواية عبيد بن عمير عن عائشة–، وإنما ذهب إلى ذلك –حسب تقديري– لأن رواية عبيد بن عمير فيها أن المتظاهرتين هما عائشة وحفصة وهذا موافق لظاهر القرآن، إذ أن المتظاهر من نساء النبي –صلى الله عليه وسلم– اثنتان، أما رواية عروة ففيها ثلاث متظاهرات: عائشة وصفية وسودة.

وبعد التنقيب عن مرويات هذه القصة، نجد أن هذه الروايات لا تتعارض فيما بينها فلا داعي الى الترجيح، وخاصة أن الروايتين في الصحيحين، وذلك لعدة أمور:

–رواية عروة بن الزبير ليس فيها ذكر نزول الآية، بخلاف رواية عبيد بن عمير ففيها التصريح بنزول الآية إثرها، حيث قالت عائشة –رضي الله عنها–: "فنزلت..."، وعليه؛ فلا مانع أن تحدث القصتان وتنزل الآيات بعدهما، وتكون رواية عبيد هي المتأخرة، وهي السبب المباشر لنزول الآية، وفي تأييد هذا التوجيه؛ يقول الحافظ ابن حجر:"وَطَرِيقُ الْجَمْعِ بَيْنَ هَذَا الِاخْتِلَافِ الْحَمْلُ عَلَى التَّعَدُّدِ فَلَا يَمْتَنِعُ تَعَدُّدُ السَّبَبِ لِلْأَمْرِ الْوَاحِدِ...وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْقِصَّةُ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا شُرْبُ الْعَسَلِ عِنْدَ حَفْصَةَ كَانَتْ سَابِقَةً وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْحَمْلَ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ الَّتِي فِيهَا أَنَّ شُرْبَ الْعَسَلِ كَانَ عِنْدَ حَفْصَةَ تَعَرُّضٌ لِلْآيَةِ وَلَا لِذِكْرِ سَبَبِ النُّزُولِ"[1].

– أن هذا التقرير له نظائره، ومما يذكر هنا: سبب نزول آيات اللعان، فقد قرر كثير من العلماء أنها نزلت بعد قصتين، يقول الحافظ ابن حجر: " وَقَدِ اخْتَلَفَ الْأَئِمَّةُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي شَأْنِ عُوَيْمِرٍ وَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي شَأْنِ هِلَالٍ وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ أَوَّلَ مَنْ وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ هِلَالٌ وَصَادَفَ مَجِيءُ عُوَيْمِرٍ أَيْضًا فَنَزَلَتْ فِي شَأْنِهِمَا مَعًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَقَدْ جَنَحَ النَّوَوِيُّ إِلَى هَذَا وَسَبَقَهُ الْخَطِيبُ ... **وَلَا مَانِعَ أَنْ تَتَعَدَّدَ الْقِصَصُ وَيَتَّحِدَ النُّزُولُ**"[2]

[1] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 376/9.

[2] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 450/8.

أما إذا عمدنا إلى الترجيح بين الروايات، فلا شك أن رواية عبيد بن عمير هي الأرجح –وهذا ما اختاره الداودي– ، وفي مؤيدات هذا الترجيح؛ يقول ابن حجر: "فَإِنْ جُنِحَ إِلَى التَّرْجِيحِ فَرِوَايَةُ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ أَثْبَتُ لموافقة بن عَبَّاسٍ لَهَا عَلَى أَنَّ الْمُتَظَاهِرَتَيْنِ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي التَّفْسِيرِ، وَفِي الطَّلَاقِ مِنْ جَزْمِ عُمَرَ بِذَلِكَ فَلَوْ كَانَتْ حَفْصَةُ صَاحِبَةَ الْعَسَلِ لَمْ تُقْرَنْ فِي التَّظَاهُرِ بِعَائِشَةَ"[1].

–المسألة الثالثة:

قَالَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ: اتَّهِمُوا أَنْفُسَكُمْ فَلَقَدْ رَأَيْتُنَا يَوْمَ الحُدَيْبِيَةِ – يَعْنِي الصُّلْحَ الَّذِي كَانَ بَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالمُشْرِكِينَ – وَلَوْ نَرَى قِتَالًا لَقَاتَلْنَا، فَجَاءَ عُمَرُ فَقَالَ: أَلَسْنَا عَلَى الحَقِّ وَهُمْ عَلَى البَاطِلِ؟ أَلَيْسَ قَتْلاَنَا فِي الجَنَّةِ، وَقَتْلاَهُمْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: «بَلَى» قَالَ: فَفِيمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ فِي دِينِنَا وَنَرْجِعُ، وَلَمَّا يَحْكُمِ اللَّهُ بَيْنَنَا، فَقَالَ: «يَا ابْنَ الخَطَّابِ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَلَنْ يُضَيِّعَنِي اللَّهُ أَبَدًا» فَرَجَعَ مُتَغَيِّظًا فَلَمْ يَصْبِرْ حَتَّى جَاءَ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَسْنَا عَلَى الحَقِّ وَهُمْ عَلَى البَاطِلِ؟ قَالَ: يَا ابْنَ الخَطَّابِ إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَنْ يُضَيِّعَهُ اللَّهُ أَبَدًا، **فَنَزَلَتْ سُورَةُ الفَتْحِ**.[2]

–النقد:

قال العيني: " قَوْله: (فَلم يصبر حَتَّى جَاءَ أَبَا بكر) قَالَ الدَّاودِيّ: لَيْسَ بِمَحْفُوظ إِنَّمَا كلم أَبَا بكر أَولا ثمَّ كلم النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم."[3]

–التحليل:

اعترض الداودي على أن عمر بن الخطاب كلّم النبي –صلى الله عليه وسلم– أوّلا، ثم كلّم أبا بكر، لأن هذا يدل على عدم اكتفائه بكلام النبي –صلى الله عليه وسلم–، حتى راجع في القضية أبا بكر –وهو دونه–، ولقد أثبت الداودي –في كلامه– كون عمر كلّم أبا بكر أوّلا، ثم كلم النبي –صلى الله عليه وسلم–، وهذا ما رواه الإمام أحمد في المسند قائلا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ

---

[1] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 376/9.

[2] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 136/6، رقم 4844.

[3] عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العينى بدر الدين محمود بن أحمد،دار إحياء التراث العربي، بيروت، 19/ 181.

مُسْلِمِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، وَمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ قالا:"... فَلَمَّا الْتَأَمَ الْأَمْرُ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْكِتَابُ وَثَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، **فَأَتَى أَبَا بَكْرٍ**، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَوَلَيْسَ بِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ أَوَلَسْنَا بِالْمُسْلِمِينَ؟ أَوَلَيْسُوا بِالْمُشْرِكِينَ؟ قَالَ: بَلَى. قَالَ: فَعَلَامَ نُعْطِي الذِّلَّةَ فِي دِينِنَا. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا عُمَرُ الْزَمْ غَرْزَهُ حَيْثُ كَانَ، فَإِنِّي أَشْهَدُ أَنَّهُ رَسُولُ اللهِ. قَالَ عُمَرُ: وَأَنَا أَشْهَدُ، **ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَوَلَسْنَا بِالْمُسْلِمِينَ؟ أَوَلَيْسُوا بِالْمُشْرِكِينَ؟ قَالَ: " بَلَى "، قَالَ: فَعَلَامَ نُعْطِي الذِّلَّةَ فِي دِينِنَا؟ فَقَالَ: " أَنَا عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، لَنْ أُخَالِفَ أَمْرَهُ، وَلَنْ يُضَيِّعَنِي"[1]

ولعل رواية المسند هي الأرجح –وهي اختيار الداودي–، وذلك من جهتين:

1- أنها من رواية أئمة السيرة والأخبار المعنيين بضبطها وإتقانها؛ عروة بن الزبير وابن شهاب الزهري ومحمد بن إسحاق.

2- معهود حال الصحابة في ذلك، بأن يسأل عمرُ أبا بكر ليزيل عنه الإشكال، ثم إن لم يزل الإشكال بسؤال أبي بكر؛ فحينئذ يسأل النبيَّ صلى الله عليه وسلم، أما العكس فغير معهود، لأنه يدل على عدم رضاه بحكم النبي صلى الله عليه وسلم، بل لجوئه إلى من هو دونه لمعرفة الحق!، وهذا لا يليق بمسلم، فكيف يظن ذلك بعمر.

هذا؛ وإن هذا الترجيح ظني، لأن رواية البخاري يمكن توجيهها، كما لا يُعدّ هذا الترجيح مُنزلا لمرتبة صحيح البخاري، إذ النقد ليس موجها إلى أصل الرواية، وإنما إلى جزئية يسيرة فيها، وهذا لا يؤثر في احتجاج البخاري بالحديث في الباب، إذ موضع الشاهد منه ليس محلا للنقد.

–المسألة الرابعة:

قال الطبراني: " حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ: نا هِشَامُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَبُو الْوَلِيدِ الْمَخْزُومِيُّ، إِمَامُ مَسْجِدِ صَنْعَاءَ قَالَ: أَنَا مُوسَى بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، مَوْلَى الْأَنْصَارِ، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَارِيَةَ الْقِبْطِيَّةِ سَرِيَّتِهِ بَيْتَ حَفْصَةَ بِنْتِ

[1] مسند الإمام أحمد بن حنبل، ابن حنبل أحمد بن محمد، ت: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون،مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ/2001م، 217/31، رقم 18910.

عُمَرَ، فَوَجَدَتْهَا مَعَهُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فِي بَيْتِي مِنْ بَيْنِ بُيُوتِ نِسَائِكَ؟ قَالَ: «فَإِنَّهَا عَلَيَّ حَرَامٌ أَنْ أَمَسَّهَا يَا حَفْصَةُ، واكْتُمِي هَذَا عَلَيَّ»...فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحِلَّ اللَّهُ لَكَ}[التحريم: 1]"[1]

-النقد:

قال العيني -وهو يتحدث عن سبب نزول سورة التحريم-: "وَقيل: نزلت فِي تَحْرِيم مَارِيَة، أخرجه النَّسَائِيّ وَصَححهُ الْحَاكِم على شَرط مُسلم. **وَقَالَ الدَّاودِيّ: فِي إِسْنَاده نظر**"[2].

-التحليل:

لقد ضعّف الداودي رواية قصة مارية القبطية -رضي الله عنها- في سبب نزول سورة التحريم، وقد وافقه -على ذلك- **القاضي عياض** حيث يقول: "كما أنه الصحيح فى أمر العسل، لا فى قصة أم إبراهيم -كما جاء فى غير الصحيحين-، **ولم يأت بتلك القصة طريق صحيح**"[3]،وقال **العيني**: "وَالصَّحِيح أَنه فِي العسل...**وَحَدِيث مَارِيَة وتحريمها لم يَأْتِ من طَرِيق جَيِّدَة**"[4].

وإن الناظر في روايات القصة ليجد -حقا- أن كثيرا من أسانيدها ضعيفة أو مرسلة[5]، إلا أن لهذه القصة إسنادا صحيحا عند **النسائي** عن أنس[6]، ورواه **الحاكم وصححه** على شرط مسلم[1]، **وصححه ابن حجر** قائلا: "وَقَدْ

---

[1] المعجم الأوسط، الطبراني سليمان بن أحمد، ت: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 3/ 13، 2316.

[2] عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العينى بدر الدين محمود بن أحمد،دار إحياء التراث العربي، بيروت، 19/ 247.

[3] إِكمَالُ المعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، القاضي عياض بن موسى، ت: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1419 هـ - 1998 م، 5/ 29.

[4] عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العينى بدر الدين محمود بن أحمد،دار إحياء التراث العربي، بيروت، 19/ 247.

[5] انظر: - جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري محمد بن جرير، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ/2000 م، 23/475-479.

-الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، دار الفكر، بيروت، 8/ 214-217.

[6] السنن الكبرى، النسائي أحمد بن شعيب، ت: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1421 هـ - 2001 م، 8/ 157، 8857.

أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ **بِسَنَدٍ صَحِيحٍ** عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ لَهُ أَمَةٌ يَطَؤُهَا فَلَمْ تَزَلْ بِهِ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ حَتَّى حَرَّمَهَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَة يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ **وَهَذَا أَصَحُّ طُرُقِ هَذَا السَّبَبِ**"[2]، ولها إسناد آخر رواه **الضياء المقدسي**[3] **وصححه، وصححه الحافظ ابن كثير**[4]، كما أن الروايات الكثيرة –على ضعفها– تدل على أن للقصة أصلا، لذا يقول الحافظ ابن حجر –بعد ذكره كثيرا من الطرق الضعيفة–: " وَبِمَجْمُوعِ هَذِهِ الطُّرُقِ **يَتَبَيَّنُ أَنَّ لِلْقِصَّةِ أَصْلًا** أَحْسِبُ، لَا كَمَا زَعَمَ الْقَاضِي عِيَاضٌ أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ لَمْ تَأْتِ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ، وَغَفَلَ – رَحِمَهُ اللَّهُ – عَنْ طَرِيقِ النَّسَائِيِّ الَّتِي سَلَفَتْ فَكَفَى بِهَا صِحَّةً، وَاَللَّهُ الْمُوَفِّقُ"[5].

–المسألة الخامسة:

"عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ هِلاَلَ بْنَ أُمَيَّةَ، قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرِيكِ ابْنِ سَحْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «البَيِّنَةَ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ البَيِّنَةَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «البَيِّنَةَ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ» فَقَالَ هِلاَلٌ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ، فَلَيُنْزِلَنَّ اللَّهُ مَا يُبَرِّئُ ظَهْرِي مِنَ الحَدِّ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ: {وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ} [النور: 6] فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ: {إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ}"[6]

–النقد:

---

[1] المستدرك على الصحيحين، الحاكم محمد بن عبد الله، ت: مصطفى عبد القادر عطا،دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411 – 1990، 2/ 535، 3824.

[2] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 9/ 376.

[3] الأحاديث المختارة، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، ت: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط3، 1420 هـ - 2000 م، 1/ 299، 189.

[4] تفسير القرآن العظيم، ابن كثير إسماعيل بن عمر، ت: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ - 1999 م، 8/ 159.

[5] التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة – مصر،ط1، 1416هـ/1995م، 3/ 422.

[6] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 6/ 100، 4747.

قال العيني: "وَاخْتلف الْعلمَاء فِي سَبَب نزُول آيَة اللّعان: هَل هُوَ بِسَبَب عُوَيْمِر الْعجْلَانِي أم بِسَبَب هِلَال بن أُميَّة؟...وَجمع **الدَّاودِيّ** بَينهمَا بِاحْتِمَال كَونهمَا فِي وَقت فَنزل الْقُرْآن فيهمَا، أَو يكون أَحدهمَا وهما"[1].

-التحليل:

لقد روي في سبب نزول آيات اللعان في سورة النور حادثتان، هما:

1- ما رواه البخاري عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ **هِلاَلَ بْنَ أُمَيَّةَ**، قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرِيكِ ابْنِ سَحْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «البَيِّنَةَ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ البَيِّنَةَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «البَيِّنَةَ وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ» فَقَالَ هِلاَلٌ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ، فَلَيُنْزِلَنَّ اللَّهُ مَا يُبَرِّئُ ظَهْرِي مِنَ الحَدِّ، **فَنَزَلَ جِبْرِيلُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ**: {وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ} [النور: 6] فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ: {إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ}.[2]

2- ما رواه البخاري أيضا عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ:" جَاءَ **عُوَيْمِرٌ العَجْلاَنِيُّ**، إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَيَقْتُلُهُ، أَتَقْتُلُونَهُ بِهِ، سَلْ لِي يَا عَاصِمُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلَهُ، فَكَرِهَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المَسَائِلَ، وَعَابَهَا، فَرَجَعَ عَاصِمٌ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَرِهَ المَسَائِلَ، فَقَالَ عُوَيْمِرٌ: وَاللَّهِ لَآتِيَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَاءَ **وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى القُرْآنَ خَلْفَ عَاصِمٍ**، فَقَالَ لَهُ: «**قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيكُمْ قُرْآنًا**» فَدَعَا بِهِمَا، فَتَقَدَّمَا، فَتَلاَعَنَا..."[3]

وعليه؛ فقد اختلف العلماء في سبب نزولها على أقوال؛ ذكرها ابن حجر قائلا:" وَقَدِ اخْتَلَفَ الْأَئِمَّةُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ **فَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَ** أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي شَأْنِ **عُوَيْمِرٍ**، **وَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَ** أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي شَأْنِ **هِلَالٍ**، **وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا** بِأَنَّ أَوَّلَ مَنْ وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ هِلَالٌ وَصَادَفَ مَجِيءُ عُوَيْمِرٍ أَيْضًا فَنَزَلَتْ فِي شَأْنِهِمَا مَعًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ

---

[1] عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العينى بدر الدين محمود بن أحمد،دار إحياء التراث العربي، بيروت، 19/ 75.

[2] سبق تخريجه.

[3] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 9/ 98، 7304.

وَقَدْ جَنَحَ النَّوَوِيُّ إِلَى هَذَا وَسَبَقَهُ الْخَطِيبُ فَقَالَ لعلهما اتّفق كَونهمَا جاءا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ... **وَلَا مَانِعَ أَنْ تَتَعَدَّدَ الْقِصَصُ وَيَتَّحِدَ النُّزُولُ"**[1].

أما الداودي فقد اختار الجمع بين الروايات، إذ الجمع –إن أمكن– أولى من الترجيح، كما أنه لا مانع من تعدد الأسباب واتحاد النازل، ولا مانع –أيضا– من تكرر النزول، أما قوله –في الاحتمال الثاني– بأن إحدى الروايتين وهم؛ فهذا الاحتمال مجانب للصواب، لأن الروايتين ثابتتان في الصحيحين، فلا مجال لتضعيفهما.

الفرع الثاني: السمات المنهجية لنقد الداودي لمرويات سبب النزول.

من خلال دراستي للمسائل التي انتقدها الداودي، تبين لي بعض القواعد المنهجية التي كان يستعملها في التعامل مع مرويات أسباب النزول، وهي قواعد نافعة جدا؛ تندفع بها كثير من الاستشكلات، ويرتفع بها كثير من الخلاف، وقد لخصتها في النقاط التالية:

1- مرويات أسباب النزول هي روايات مسندة، ففيها الصحيح والضعيف، لذا؛ يجب –أولا– أن يُدرس السبب من حيث القبول والرد، لأن عدم تمحيص الروايات المتعددة –في هذا الباب– يؤدي إلى ظهور إشكالات يصعب الإجابة عنها أحيانا، فإذا كانت الرواية ضعيفة؛ يتم استبعادها؛ فيزول الإشكال.

2- أن الكثير من مرويات أسباب النزول ليست سببا في الواقع، وإنما هي من باب التفسير بالمثال، فأسباب النزول منها الصريح وغير الصريح، ولكلٍّ عباراته وسياقاته، فينبغي ضبط هذا الباب، وممن قعّد هذا الباب وأصّل له؛ ابن تيمية في مقدمته في أصول التفسير.

3- عند تعدد الروايات في النازل الواحد، فلا ينبغي المسارعة إلى الترجيح إحداها، وإلغاء الأخرى، بل ينبغي محاولة الجمع –إن أمكن– دون تكلف، لا سيما إذا كانت الروايات صريحة وصحيحة من الناحية الإسنادية.

4- من مسالك الجمع بين الروايات المتعددة في سبب النزول؛ القول بنزول القرآن بعد الحادثتين، لا سيما إذا عُلم تقاربهما زمنيا.

[1] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 8/ 450.

5- من مسالك الجمع بين الروايات المتعددة في سبب النزول، القول بتكرر نزول القرآن في كلتا الحادثتين، فلا مانع منه.

6- عند تعذر الجمع؛ يُلجأ إلى الترجيح، إما لضعف إحدى الروايات، أو كون الرواية المرجَّحة صريحة في النزول، بخلاف المرجوحة فتجدها من قبيل التفسير، أو بنسبة الوهم إلى القائل بذلك لسبب من الأسباب.

الخاتمة:

يعتبر الإمام الداودي من المشاركين في التفسير، وله تأصيلات في هذا الباب، وقد نقل عنه نقد لأسباب النزول، فتجده ينسب القائل بسبب معين إلى الوهم، وأحيانا يتكلم عن السبب من الجهة الإسنادية، فيُضعف الرواية، وتارة يجمع بين الروايات ويوجه ذلك بتعدد الأسباب واتحاد النازل، وقد ينتقد الرواية في جزئية منها دون المساس بأصل الرواية.

التوصيات:

ظهر لي بعد الانتهاء من هذه الورقة البحثية عدة توصيات للباحثين:

1- ضرورة توجيه الاهتمام إلى تراث علماء الجزائر عموما، وتراث الداودي خصوصا.

2- إبراز أصول التفسير وقواعده عند الداودي.

3- تعميق دراسة مناهج النقد عند العلماء.

4- إبراز معالم النقد المنهجي الصحيح، لسد الباب على المتطفلين.

قائمة المصادر والمراجع:

-الأحاديث المختارة، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، ت: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط3، 1420 هـ - 2000 م.

-إِكمَالُ المعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، القاضي عياض بن موسى، ت: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 1419 هـ - 1998 م.

-تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، الذهبي محمد بن أحمد، ت: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003 م.

-ترتيب المدارك وتقريب المسالك،القاضي عياض بن موسى اليحصبي، ت: ابن تاويت الطنجي وآخرون، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، ط1، 1983.

-التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة – مصر،ط1، 1416هـ/1995م.

-تفسير القرآن العظيم، ابن كثير إسماعيل بن عمر، ت: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ - 1999 م.

-جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري محمد بن جرير، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ/2000 م.

-الجواهر الحسان في تفسير القرآن، الثعالبي عبد الرحمن بن محمد، ت: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط1، 1418 هـ.

-الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، دار الفكر، بيروت.

-السنن الكبرى، النسائي أحمد بن شعيب، ت: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1421 هـ - 2001 م.

-صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.

-عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العينى بدر الدين محمود بن أحمد،دار إحياء التراث العربي، بيروت.

-فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت.

-مجموع الفتاوى، ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م.

-المستدرك على الصحيحين، الحاكم محمد بن عبد الله، ت: مصطفى عبد القادر عطا،دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411 – 1990.

-مسند الإمام أحمد بن حنبل، ابن حنبل أحمد بن محمد، ت: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون،مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ/2001م.

-المعجم الأوسط، الطبراني سليمان بن أحمد، ت: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

-مغالطات النسبة وأوهام العناوين في الفنون والعلوم -تفسير الإمام الداودي المسيلي أنموذجا-، د. عيساوي عبد الغاني، مجلة المعيار، مج 26، العدد 7، سنة 2022.

-موسوعة الإمام العلامة أحمد بن نصر الداودي المسيلي التلمساني المالكي في اللغة والحديث والتفسير والفقه، دخان عبد العزيز، دار المعرفة الدولية، 2013.